

## قوانين النظام القديم تطارد الصحافيين السودانيين

ويصعب انضمام فاعلين جدد إلى الحقل الإعلامي، بالنظر إلى الشروط المشددة التي تقتصر فقط على الجهات الحكومية والأحزاب السياسية والشركات العاملة أصلاً في هذا المجال. كما أن نسبة الصحافيات ضعيفة للغاية في المناصب الإدارية داخل وسائل الإعلام، علماً أنهن يتعرضن بانتظام للمضايقات. ورغم أن الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية يكفل حرية الصحافة والوصول إلى الإنترنت فإن القوانين الصارمة التي كان يستخدمها النظام السابق ضد وسائل الإعلام لا تزال سارية حتى الآن.

**مراسلون بلا حدود: من الضروري توفير الدعم والتدريب لترسيخ عقلية الصحافة الحرة والمستقلة بعد ثلاثين عاماً من القمع**

وقالت المنظمة "من الضروري توفير الدعم والحماية والتدريب لترسيخ عقلية الصحافة الحرة والمستقلة بعد ثلاثين عاماً من القمع الذي جعل من الرقابة الذاتية القاعدة الأساسية في معظم وسائل الإعلام". وأصدر النظام السابق قوانين عدة مقيدة لحرية الصحافة والتعبير، أبرزها قانون عام 2009 الذي تضمن مواد عقابية تنص إحداهما على حظر الصحف لأيام عدة، أما قانون عام 2013 فنص على إكراه إجباري دور الطابعة وفرض غرامات على الناشرين، في حين ظل بحد مخالفة هذه القوانين غير واضح. وكانت مصادرة الصحف تتم دون سابق إنذار ودون أن يعلم الناشر سبب ذلك، كما كان يتم استدعاء الصحافيين أمام النيابة العامة بلا إجراءات قانونية محددة، ومن غير علم يتهمهم. واحتل السودان المرتبة 159، متقدماً 16 مرتبة عن موقعه العام الماضي في مؤشر حرية الصحافة الذي تصدره مراسلون بلا حدود.

## أنصار الرئيس عون يعتدون على مراسلة لبنانية

الصحافيين والإعلاميين والمصورين أمراً شائعاً. وطالبت النقابة بـ"عدم التعرض للزملاء عندما يكونون يصعد تغطية الأحداث السياسية والميدانية وعدم اعتبار هؤلاء مكسر عصاً". بدورها، ذكرت مبادرة "إعلاميون من أجل الحرية" باعتداءات "حديثة وقديمة العهد تعود إلى العام 1988 حين تم إقفال إذاعات وصحف بقرار من المعاد ميشال عون، وحين شنت حملة تحريض عدائية على وسائل الإعلام لترويضها". ورات المبادرة أن قيادة "التيار الوطني الحر" تعتمد الأسلوب نفسه "بحقن مناصريها الذين لا يتورعون عن الاعتداء والتجهم على الإعلاميين بشكل سافر ووفق ويتجاوز كل المعايير الأخلاقية". وتوجهت المبادرة إلى رئيس الجمهورية "بالتأكيد على مسؤوليته المعنوية عن اعتداءات أنصاره"، ولفتت إلى أن "محاولة تهريب الإعلام لترويضه ستقلب على من يتجرأ على الحريات، وستوسم هذه المرحلة السوداء بما تستحق، نظراً لما شهدته من ارتكابات وأخرها بحق الحريات العامة".

الخرطوم - أفاد تقرير منظمة مراسلون بلا حدود بتحسين تصنيف السودان في مؤشر حرية الصحافة بعد عام من الإطاحة بنظام الرئيس حسن عمر البشير، إلا أن بعض الممارسات ما زالت قائمة وتعيق حرية العمل الصحفي.

وقالت المنظمة في تقريرها عن السودان، بعنوان "المشهد الإعلامي في حاجة إلى إعادة البناء"، "وإذا كانت مطاردة الصحافة من قبل أجهزة الأمن والمخابرات أقل جلاءً في الوقت الحالي، فإن السياسة المتوحشة السالبة للحرية لم تختف تماماً. وظلت معظم الصحف التي تغطي الأحداث السياسية تابعة للنظام القديم أو مقربة من مؤيديه". وكانت أجهزة الأمن والمخابرات تعتبر اللجنة الأساسية في الية الرقابة التابعة للنظام، إذ كانت تتدخل مباشرة في وسائل الإعلام ودور الطابعة لاتخاذ شتى أنواع الإجراءات التعسفية، من منع لنشر الصحف ووضع "خطوط حمراء" أمام الصحافيين، وفقاً لمصالح السلطة الحاكمة.

وفي ذروة "ملاحقة الصحافيين" خلال العهد السابق، وبينما كان النظام يترنح في أوائل أبريل 2019، وثقت مراسلون بلا حدود أكثر من مئة حالة اعتقال في أوساط الفاعلين الإعلاميين، حيث ترك ذلك النظام عواقب وخيمة على المشهد الإعلامي الذي يجب إعادة بناؤه من الانقراض.

وتواصل الوحدة الجهادية السببرانية نشاطها المتمثل أساساً في مراقبة الصحافيين والتجسس عليهم، كما تعمل على نشر رسائل أو مقالات تحتوي على معلومات كاذبة، وذلك بهدف تشويه سمعة السلطات المنشرفة على المرحلة الانتقالية أو الدفاع عن أحزاب النظام القديم التي ما زالت تسيطر على غالبية وسائل الإعلام. وأصبحت السيطرة على الصحافة تتم بشكل أقل جلاءً وأكثر خبثاً؛ ذلك أن هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة السودانية لا تزال مليئة بعملاء مخابرات سريريين مهندسين في ميادها منذ فترة طويلة، لذلك تظاهر مئات الصحافيين العاملين في هذه الهيئة أمام وزارة الإعلام في أواخر 2019.

## أخبار الرئيس عون يعتدون على مراسلة لبنانية

بيروت - تضامن الوسط الصحافي اللبناني مع مراسلة قنسة "أم.تي.في" اللبنانية زينة شمعون، التي تعرضت لاعتداء على الهواء خلال تغطيتها اقتحام النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي غادة عون شركة "مكتف" للصحافة. وكانت شمعون تتقلل كيفية دخول القاضية عون الشركة بعد تكسير أبوابها وخروجها حاملة أجهزة كمبيوتر وبعض المستندات، تعرضت لاعتداء من قبل مناصري "التيار الوطني الحر" الذي يرأسه صهر رئيس الجمهورية النائب جبران باسيل، الذين كانوا يدعون القاضي عون، وتم دفعها خارج كادر الكاميرا لإسكاتها، لكن شمعون عادت واستمكلت رسائلها المباشرة.

وقالت رولا الطيش النائب في مجلس الشعب اللبناني في تغريدة عبر حسابها على تويتر "هي ليست المرة الأولى التي يعتدي فيها مناصرو العهد على الإعلام، وكانهم يؤكدون أنهم لا يؤمنون بالحرية ولا بالصحافة الحرة، وبأنهم خريجو العنصرية القمعية، إذ يحاولون دوس الحقيقة، فيما هي شمس ساطعة، كل التضامن مع الإعلام الحر والمسؤول، كل التضامن مع محطة إم.تي.في ومراسليها المقدامين".

وأدانته نقابة محرري الصحافة اللبنانية في بيان الخميس الاعتداء على شمعون أثناء تادية واجبها المهني، والاعتداءات المتكررة على الصحافيين، سواء من جهة أمنية أو حزبية. وعبرت النقابة في بيان عن أسفها "إلا تكون الإانات المتكررة والدعوات إلى الجهات القضائية والأمنية للتحرك لمنع هذه الانتهاكات قد لاقى آذاناً صمغية، ما جعل استسهال استهداف

## السلطة الفلسطينية تتجسس على الصحافيين ببرمجيات بدائية

حماس تزايد على فتح في مجال الحريات بسجل مماثل



### جهاز الأمن الفلسطيني تسلل إلى هواتف الصحافيين

سجل حركة حماس في ملاحقة المنتقدين والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان ليس أفضل من سجل فتح. واستغلت حماس التقرير لتوجيه انتقادات لازعة للسلطة الفلسطينية، والمزايدة عليها في مجال الحريات، وقال الناطق باسم حماس حازم قاسم في بيان صحفي "تنتظر بظورة بالغة لتقرير شركة فيسبوك حول عمليات تجسس وإتزاز واسعة يقوم بها جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله ضد مواطنين وسياسيين ورجال إعلام وصحافيين فلسطينيين".

وأضاف قاسم أن "هذا السلوك من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بالتجسس على المواطنين مدان ومستنكر، وانتهاك واضح وخطير للقانون، وتعد سافر على خصوصيات المواطنين التي كفلها القانون".

واعتبر أن ما كشفه تقرير فيسبوك "يتناقض مع أصول العمل السياسي الوطني، ولا يتسجم مع الأجواء الوطنية المطلوب توفرها، خاصة ونحن في خضم العملية الانتخابية، ولا مع التوافقات الوطنية حول فتح حريات العمل السياسي".

من جهتها استنكرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في بيان صحفي انتهاك الخصوصية من الأجهزة الأمنية الفلسطينية عبر عمليات التجسس بما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني.

وطالبت الهيئة الحقوقية الحكومة الفلسطينية "باتخاذ إجراءات فورية لحماية خصوصية المواطنين وحرمة حياتهم الخاصة"، كما طالبت النائب العام "بإجراء تحقيق شفاف بشأن الوقائع الواردة في بيان شركة فيسبوك واتخاذ المقتضى القانوني تبعاً لذلك".

ويعمل ضمن قانون يحكم عملنا ووفق القانون والنظام ونحن ملتزمون. نحن نحترم الحريات والخصوصية وسرية المعلومات".

لكن مايك ديفيليانسكي، رئيس قسم التحقيق في التجسس الإلكتروني، قال إن الشركة استخدمت "إشارات وبنية تحتية تقنية" للربط بين الشبكة وجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، مضيفاً أن "شركة فيسبوك لديها قفزة عالية في النتائج التي توصلت إليها".

وأشار التقرير أيضاً إلى ما أسماه "عمليات التجسس السببراني التي ترعاها الدولة" والتي يعتقد أن "دوافعها سياسية"، وتقوم بها مجموعة "أريد فاير". ويقول باحثون مستقلون إن هذه المجموعة تشن هجمات إلكترونية من غزة تجاه إسرائيل منذ عام 2013.

وقالت شركة فيسبوك إن مجموعة "أريد فاير" لم تستهدف إسرائيل هذه المرة، بل فلسطينيين من ضمنهم "أفراد مرتبطون بجماعات مؤيدة لحركة فتح ومنظمات حكومية فلسطينية وعناصر عسكرية وأمنية ومجموعات طلابية داخل فلسطين".

وقال التقرير إن "أريد فاير" استخدم "أكثر من مئة موقع ويب استضافت برامج خبيثة لنظامي التشغيل أي أو أس واندرويد، وحاولت سرقة بيانات الاعتماد من خلال التصيد الاحتيالي أو عملت كخوادم قيادة وتحكم".

وأعلنت الشركة أنها أزالته حسابات تابعة لكل من الأمن الوقائي الفلسطيني ومجموعة "أريد فاير"، ونشرت موقع "البرمجيات الخبيثة وحظرت المواقع المرتبطة بنشاطها، وأبلغت الأشخاص المستهدفين".

ورفض المتحدث باسم جهاز الأمن الوقائي عكرمة ثابت اتهامات فيسبوك، وقال "نحترم الإعلام والإعلاميين

الإلكتروني في فيسبوك الذين كتبوا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك استخدم جهاز الأمن حسابات مزيفة تظهر أنها لشابات وأيضا "لداعمين لحماس وفتح ومجموعات عسكرية مختلفة وصحافيين وناشطين" من أجل "بناء الثقة مع الأشخاص المستهدفين وخداعهم لحفهم على تنزيل برامج ضارة"، وفق المصدر نفسه.

وأشار التقرير أيضاً إلى ما أسماه "عمليات التجسس السببراني التي ترعاها الدولة" والتي يعتقد أن "دوافعها سياسية"، وتقوم بها مجموعة "أريد فاير". ويقول باحثون مستقلون إن هذه المجموعة تشن هجمات إلكترونية من غزة تجاه إسرائيل منذ عام 2013.

وقالت شركة فيسبوك إن مجموعة "أريد فاير" لم تستهدف إسرائيل هذه المرة، بل فلسطينيين من ضمنهم "أفراد مرتبطون بجماعات مؤيدة لحركة فتح ومنظمات حكومية فلسطينية وعناصر عسكرية وأمنية ومجموعات طلابية داخل فلسطين".

وقال التقرير إن "أريد فاير" استخدم "أكثر من مئة موقع ويب استضافت برامج خبيثة لنظامي التشغيل أي أو أس واندرويد، وحاولت سرقة بيانات الاعتماد من خلال التصيد الاحتيالي أو عملت كخوادم قيادة وتحكم".

وأعلنت الشركة أنها أزالته حسابات تابعة لكل من الأمن الوقائي الفلسطيني ومجموعة "أريد فاير"، ونشرت موقع "البرمجيات الخبيثة وحظرت المواقع المرتبطة بنشاطها، وأبلغت الأشخاص المستهدفين".

ورفض المتحدث باسم جهاز الأمن الوقائي عكرمة ثابت اتهامات فيسبوك، وقال "نحترم الإعلام والإعلاميين

## إنهاء اعتصام صحافيي إذاعة تونسية بعد الاتفاق مع الحكومة

وقال المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة مفدي المسدي أن "الكرامة القابضة" تعهدت بدفع مستحقات العاملين في الإذاعة إلى حين انتهاء عملية التقويت في المؤسسة الإذاعية.

وكما طالبت الهياكل النقابية رئيس الحكومة هشام المشيشي، المكلف بإدارة وزارة الداخلية، بالاعتذار عن اقتحام قوات الأمن مقر الوكالة والاعتداء على الصحافيين والعاملين بها، مع وقف كل التبعات القضائية ضد صحافي وأعاون الوكالة "على إثر الشكاوى الكيدية المقدمة ضد حقهم في التعبير

وفق البيان ذاته. وجددت النقابة الأساسية وفتح النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، المطالبة بتنقيح القانون المؤسس لوكالة "وات" الصادر سنة 1961 والتنقيص ضمنه على الاستقلالية الصحفية للوكالة وفق المعايير الدولية.

وقد حضر جلسة العمل، وقد عن الاتحاد العام التونسي للشغل ترأسه الأمين العام المساعد سامي الطاهري، ووفد عن النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين ترأسه نائب رئيس النقابة أميرة محمد، وحضر من الجانب الحكومي المستشار المكلف بالإعلام والاتصال بديوان رئيس الحكومة مفدي المسدي، ومحمد وحادة عن وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

وأفادت خولة السليتي عن فرع نقابة الصحافيين في "شمس.إف.إم" أن رفع الاعتصام جاء بعد استقالة المديرية التي عينتها رئاسة الحكومة على رأس الإذاعة وقبول وزير المالية لهذه الاستقالة. وقد تم الاتفاق على إنهاء إجراءات التقويت في غضون شهر على أقصى تقدير وإيجاد حلول للمشاكل التقنية التي تعانيتها الإذاعة.

تونس - قررت الأطراف النقابية بإذاعة "شمس.اف.ام" المصادرة، إنهاء الاعتصام الذي استمر لمدة 38 يوماً بمقر الإذاعة، إثر التوصل إلى اتفاق مع رئاسة الحكومة التونسية خلال جلسة عمل عقدت الأربعاء بقصر الحكومة.

وأفاد بيان مشترك للاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، أنه تم تعيين مفوض للتسيير اليومي لإذاعة "شمس. أف.ام" بداية الأسبوع القادم على أقصى تقدير، والتعهد بدفع مستحقات العاملين في الإذاعة إلى حين التقويت فيها.

كما تم الاتفاق على إنهاء إجراءات التقويت في غضون شهر من تاريخ الأربعاء 21 أبريل، خاصة أن مسار التقويت في مراحل الأخيرة، مع الإسراع في إيجاد حلول للمشاكل التقنية في انتظار التقويت.